لماذا تتعثر مفاوضات حكومة الوحدة الوطنية ولماذا تأخر انقلاب عباس وفتح على حماس؟

اسامة ابو ارشيد*

■ مرة اخرى يتبدد الامل في الساحة الفلسطينية، بعد ان اعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن)، بأن المفاوضات مع حركة حماس حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، وصلت الى طريق مسدود. هذا التصريح، والذي بدا انه جاء خارجا عن سياق تطورات الاوضاع والمفاوضات بين الطرفين، لا يمكن ان يكون بريئا تماما، وهو في احسن الاحوال مجس لنبض رد فعل حركة حماس ازاء اي قرار جذري آت، او ربما يكون تهيئة لقادم جديد، من مثل حل الحكومة، او الحكومة والبرلمان معا، والدعوة الى انتخابات مبكرة قد توسع لتشمل الرئاسة، وفي احسن الاحوال استفتاء على برنامج الحكومة، يفرغ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية من محتواه، هذا ان لم يتخل ابو مازن وفصيله فتح عن خيار حكومة الوحدة الوطنية وترك حماس في الحكومة لتتحمل وزر الحصار الغربي على الشعب الفلسطيني. تصريح ابو مازن الغريب هذا، جاء خلال مؤتمر صحافي عقده يوم الخميس (2006/11/30) مع وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس في مدينة اريحا. وقبل لقائه هذا مع رايس، استبشر الجميع خيرا بتذليل كل العقبات امام تشكيل هذه الحكومة. حيث خرجت التصريحات المتفائلة من الطرفين تزف بشرى اتفاق وشيك لاعلان حكومة الوحدة. ولكن ما الذي حصل؟ وما الذي غير اتجاهات الريح؟

بداية، لا اجد نفسي مقتنعا البتة بتعليلات بعض رموز فتح، من ان حماس تريد حكومة محاصصة سياسية بناء على نتيجة الانتخابات التي فازت فيها، زاعمين ـ اي الناطقين باسم فتح ـ ان مثل هكذا حكومة لن يكون بامكانها نيل الرضى الغربي، وبالتالي لن تنجح في رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني منذ اكثر من 9 اشهر عقابا له على انتخابه لحماس مطلع العام الجاري. ويقول ممثلو فتح بان المطلوب هو حكومة لا يكون فيها دور بارز لحركة حماس، وذلك حتى يرضى الغرب عنها. في المقابل، لا اجد ما تقوله حماس حول فشل هذه المفاوضات كافيا لتفسير تطورات الاوضاع في هذا السياق. فحماس ترى محقة، في ان المشكلة بان فتح تريد ان تلغي نتيجة الانتخابات التشريعية وذلك عبر تشكيل حكومة لا تكون ممثلة فيها، وتكون مسؤولة فقط امام الرئيس عباس، لا امام المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حماس. اي بمعنى آخر تفريغ المجلس التشريعي من محتواه، وابعد من ذلك تجويف نصر حماس الكاسح في الانتخابات التشريعية، وجعل حالها كمثل اعجاز النخل الخاوية.

يدعم هذا التفسير ما صرحت به وزيرة الخارجية الامريكية لقناة «فوكس نيوز» الامريكية بعد لقائها مع عباس، وذلك حينما اشارت بوضوح الى انها طلبت من ابو مازن ان لا يقبل بحكومة كفاءات او تكنوقراط، وذلك لانها ستكون عاجزة عن تحقيق اي تقدم في سياق المطالب الغربية ما دام التشريعي لا زال تحت سيطرة حركة حماس. فاذا كانت رايس لا تقبل بحكومة كفاءات لا تمثل فيها حماس او فتح، او انهما يمثلان فيها، ولكن على مستوى افراد غير بارزين في التنظيمين، فكيف اذن ستقبل بحكومة وحدة وطنية معلنة بين حركتي حماس وفتح تحديدا، وباقي الكتل التشريعية الاخرى بشكل عام!؟ ابعد من ذلك، وكما تناقلت بعض الصحف عن مسؤولين فلسطينيين محسوبين على حركة فتح ومؤسسة الرئاسة، فان رايس ضغطت، ولا تزال، على ابو مازن، من اجل حل المجلس التشريعي والحكومة، والدعوة الى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. طبعا هذا الخيار هو احد الخيارات المطروحة على عباس، وهو احد الخيارات التي تنظر فيها لجنة منظمة التحرير التنفيذية، وذلك لانه اذا كان من صلاحية رئيس السلطة حسب القانون الاساسي لهذه الاخيرة حل الحكومة، فانه لا يوجد نص يسمح له بحل المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حماس، وبالتالي فانه لا يمكن لعباس تعيين اي حكومة جديدة ترفضها حماس. وللخروج من هذا المازق يطرح البعض اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة تضع الفلسطينيين امام خيارين، فاما خيار حماس والحصار، واما خيار فتح والرضى الغربي والاسرائيلي. وواضح ان الخيار الثاني هو الخيار المدعوم امريكيا، وذلك في مراهنة على ان الفلسطينيين سينقلبون على حماس بسبب الحصار، رغم نظافة يدها واستقامتها، وسيلجأون الى فتح التي اسقطوها بالامس لفشلها ولفساد رموزها ـ كما قال بوش نفسه بعد ظهور نتيجة الانتخابات ـ وذلك مقابل رفع الحصار عنهم!

وهكذا، ولان امريكا واسرائيل لا زالتا ترفضان اي وجود لحماس في مؤسسات السلطة، ولان فتح تجد في هذا الموقف كمن «يحك لها على جرب» فان عباس يتقلب مزاجه بين ليلة وضحاها، وذلك كلما لاحت تباشير بارقة امل او ضوء في نهاية النفق المظلم. ولمن لا زال لا يصدق ان المشكلة هي في فتح ومؤسسة الرئاسة فليتابع مسار تسلسل الذرائع لتعطيل اي اتفاق.

فبداية كانت المشكلة تتمثل في رفض حماس لوثيقة الاسرى، ووصل الامر بعباس الى التهديد بطرحها على استفتاء عام. وبعد مفاوضات مضنية بين الطرفين توصلا الى صيغة معدلة لهذه الوثيقة بحيث اضحت مشروعا وطنيا، تحت لافتة «وثيقة الوفاق الوطني». فأين هي هذه الوثيقة اليوم؟ المضحك ان حماس هي من اصبحت تتمسك بها وفتح وعباس هما من يتنصلان منها! ثمّ خرج عباس بذريعة جديدة وهي انه لا يمكن تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة حماس في حين ترفض الاعتراف بالشرعيتين العربية والدولية. وبعد مفاوضات اشد ارهاقا بين الطرفين توصلا الى صيغة معدلة اتفقا عليها، تتمثل باضافة عبارة تشدد على القبول بالشرعيتين الدولية والعربية بما لا يتناقض مع المصالح الفلسطينية. وظن الجميع ان الخلاف قد انتهى. ولكن الامر لم يكن كذلك. فقد برزت ذريعة اخرى عند عباس وفتح. فهذه المرة يعلن عباس بأن لديه وعود وضمانات دولية برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وذلك في حال اذا ما استقال رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية واستلم رئاسة الحكومة رئيس وزراء آخر غير معروف بانتمائه لحماس، حتى وان كان قريبا منها، وشكل حكومة وحدة وطنية. وفعلا وافقت حماس، وتقدمت باسم وزير الصحة باسم نعيم، غير العضو في الحركة، كمرشح لها، ولكن عباس عاد ورفضه بعد ثلاثة ايام بحجة ان حركة فتح ترفضه. ولم تجادل حماس كثيرا، فتقدمت باسم الدكتور محمد شبير، الرئيس السابق لجامعة غزة الاسلامية، ووصل التفاؤل في (2006/11/14)، باحد مسؤولي فتح الى حد الاعلان ان حركتي حماس وفتح اتفقتا بشكل نهائي على عدد الحقائب الوزارية لكل منهما في حكومة الوحدة الوطنية التي يجرى بحث تشكيلها. وحسب ذلك المسؤول فان فتح ستحصل بموجب الاتفاق على ست حقائب وزارية، فيما تحصل حماس على عشر وزارات بما فيها رئاسة الوزراء، وستحصل الكتل البرلمانية الاخرى على اربع وزارات، وستوكل اربع حقائب لشخصيات مستقلة. وبناء على تصريحات المصدر نفسه فانه اتفق على المعايير والاسس التي سيتم على اساسها اختيار الوزراء الجدد، كما انه سيكون للحركتين حق النقض على قبول او رفض اي وزير من المستقلين حتى لا يكونوا من فتح او حماس. واشار الى ان البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية المنتظرة سيكون كتاب التكليف الذي كلف به رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس رئيس الوزراء الحالي اسماعيل هنية، ووثيقة الاتفاق الوطني. ولكن ما الذي حصل؟

في بادئ الامر فاجأ ابو مازن الجميع بتراجعه عن تأكيداته بان لديه ضمانات دولية برفع الحصار عن الفلسطينيين في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية لا يرأسها هنية او احد اعضاء حماس البارزين، مشيرا بان مثل هكذا حكومة ستعمل على رفع الحصار الغربي المفروض على الفلسطينيين منذ تشكيل حماس لحكومتها. وما بين سيرفع اليقينية، وستعمل التأميلية، بون واسع يصعب تجسيره. ومع ذلك، وبعد رفض اولي من قبل حماس، عادت وقبلت. ولكن هذه المرة خرجت مشكلة اخرى من قبل الرئاسة وفتح. فهما الآن تريدان عمليا الغاء نتيجة الانتخابات التي افرزت حماس فائزا وحيدا بلا منازع. فالمطلوب من حماس الآن حسب عباس وفتح، التخلي عن الوزارات السيادية الاربع وهي: الخارجية والداخلية والمالية والاعلام. وبعد اخذ ورد وافقت حماس على التنازل عن الخارجية والاعلام، في حين اصرت على بقاء وزارتي الداخلية والمالية في ايدي مقربين منها. بمعنى آخر كانت القسمة 50 % لكل طرف من الوزارات السيادية، مع ان الانتخابات اعطت لحماس نسبة 60 % ولفتح 32,5 % . وليت الامر يقف هنا، فحماس اشارت الى استعدادها للتفاوض حول وزارة المالية، ومع ذلك رفضت فتح، فهي تريد حكومة لا يكون لحماس فيها طعم ولا لون ولا رائحة. اي بمعنى آخر ان تكون الحكومة المرتقبة حكومة فتحاوية قحة مع بعض حلفائها ولا تتحمل اي مسؤولية، في حين تحمل حماس العبء والمسؤولية عن كل الفشل حتى وهي تغرد خارج سرب الحكومة.

منطق النكاية والاثخان هذا الذي تصرف به عباس وفتح ومن لف لفهم، لا زال مستمرا. فبعد يوم من مؤتمره العتيد مع كوندوليزا رايس الذي اعلن فيه فشل الحوار مع حماس ووصول محادثاتهما الى طريق مسدود، تداعت يوم الجمعة (2006/12/1) اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى الاجتماع في رام الله للنظر في قضية تشكيل الحكومة والخيارات المطروحة. وانا هنا لن اخوض في عدم شرعية هذه اللجنة التي توفي او استقال او اعتقل اغلب اعضائها، وبالتالي افتقدت للنصاب القانوني، كما انني لن اخوض في حقيقة ان هذه اللجنة، بل وحتى كل المنظمة قامت على اسس عفا عليها الزمن ولا تمثل موازين القوى الحقيقية اليوم على ارض الواقع. المهم في هذا السياق ان هذه اللجنة اجتمعت، وخرجت بثلاثة خيارات، هي حل حكومة رئيس الوزراء اسماعيل هنية، او اجراء استفتاء شعبي، او الدعوة الى انتخابات مبكرة. ولم تنس اللجنة التنفيذية للمنظمة تحميل حماس كامل المسؤولية عن فشل المفاوضات لتشكيل حكومة وحدة وطنية. والأدهى من ذلك انها اعتبرت في بيان لها ان الشروط التي تمسك بها ممثلو حماس في المشاورات تمنع قيام حكومة وحدة وطنية، «لانها تجعل الحكومة المقبلة ذات لون واحد، يستأثر فيها طرف واحد بالمواقع الرئيسة»، مشترطة لاستئناف الحوار التزام الشرعية الفلسطينية ومبادرة السلام العربية والشرعية الدولية. هذا على الرغم من ان حماس تنازلت عن اهم الوزارات السيادية مناصفة في احسن الاحوال لها، وعلى الرغم من قبولها بوثيقة الوفاق الوطني التي وقعها عباس وحركته فتح والتي تتعاطى مع قرارات الشرعية العربية والدولية. وفي ذات سياق المماحكات يضيف بيان التنفيذية، انه الى جانب ذلك فان «هذه الحكومة ستفشل في كسر الحصار السياسي والمالي، بسبب عدم التزام الشرعية الفلسطينية ومبادرة السلام العربية والشرعية الدولية مرجعية للحكومة»، خاصة ان جميع الاطراف اجمعوا على ان كسر هذا الحصار هو الهدف الاول لهذه الحكومة عند تشكيلها. وكان ابو مازن نفسه لم يعلن من قبل ان تشكيل هذه الحكومة لا يعني رفع الحصار اوتوماتيكيا، لاحسا كلامه السابق عن وجود ضمانات دولية لديه!. اما الامر من هذا وذاك، فهي تصريحات عضو اللجنة التنفيذية، ياسر عبد ربه، والتي قال فيها ان عباس قرر انهاء الحوار مع حماس ولن يكلف اي مسؤول بالحوار مجددا معهم بعد وصوله لقناعة بان المفاوضات وصلت الى طريق مسدود. مضيفا ان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية «فشل تماما، والرئيس رفض اليوم الجمعة عددا من الوساطات للعودة للحوار». متهما حماس بانها تريد كسب الوقت واستغلال الفرص، وقال «اننا نريد حكومة مقبولة وتكسر الحصار المفروض على شعبنا».

اقول ان هذا امر من كل شيء وذلك، لان عبد ربه لا يمثل اي فصيل او تيار في اللجنة التنفيذية. فهو كان في السابق ممثلا عن فدا، ولكن فدا فصلته من عضويتها بعد وثيقة جنيف التي خرج بها على الفلسطينيين، والموقعة مع الاسرائيليين في البحر الميت. هذا هو ذاته عبد ربه الذي سحب اسمه من الانتخابات التشريعية وذلك لتيقنه من عدم الفوز. اما فصيل فدا فهو فصيل اصطناعي استخرجه الرئيس الراحل ياسر عرفات من الجبهة الديمقراطية في اطار سياسة القص واللصق التي اتبعها عرفات مع الفصائل المعارضة له. وابعد من ذلك، فان عبد ربه والذي يتحدث عن حكومة ترفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، متهم هو نفسه بدور في التحريض على هذا الحصار لاسقاط حكومة حركة حماس ووأد نجاحها الانتخابي الباهر.

آخر الاخبار تقول الآن بأن «ابو مازن» يستعد لالقاء خطاب سياسي يشرح فيه العقبات التي قادت الى اعلان فشل مفاوضات حكومة الوحدة الوطنية. وهو سيختار بين خيار من اربعة: الاول: الدعوة الى استفتاء عام يحدد على اساسه البرنامج السياسي لاي حكومة وحدة وطنية، لا تكون بقيادة حماس بالطبع. الثاني: حل المجلس التشريعي والحكومة والدعوة الى انتخابات مبكرة. الثالث: الدعوة الى انتخابات مبكرة تشمل الرئاسة. اما الرابع: فالابقاء على حكومة حماس كما هي وتركها تسقط وحدها جراء الحصار الدولي على الشعب الفلسطيني.

بغض النظر عن اي الخيارات السابقة سيتبنى عباس، الا انني اشك بان الرجل سيقدم على اي من الثلاثة الاولى دون تفكير وروية كافيين. فالدعوة الى الاستفتاء العام او حل التشريعي والحكومة والدعوة الى انتخابات جديدة، او اضافة الرئاسة لهما والدعوة الى انتخابات مبكرة، كلها ستنظر لها حماس على انها انقلاب ابيض عليها. ولكن من المشكوك فيه ان تسمح حماس بان يمر هذا الانقلاب. العديد من تصريحات قادة حماس حذرت من مآلات اي خطوة غير دستورية سيقدم عليها عباس. والعديد من تلك التصريحات تشير بصراحة ووضوح ان عام 1996 والذي فتكت فيه فتح عبر اجهزة السلطة بحماس، زمن ولى ولن يعود. ان عباس يفاوض حماس كزعيم لفصيل فتح وليس كرئيس للسلطة الفلسطينية، وهذا هو ما يغيظ حماس ويجعلها اكثر اصرارا على ان ثمة اجندة فصائلية واقليمية ودولية تعبث بملف حكومة الوحدة الوطنية.

واقولها آسفا، ان تأخر انقلاب فتح ومؤسسة الرئاسة على حماس والمجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية ليس مرده القلق على المصلحة الوطنية، بقدر ما انه عائد الى الخوف من نفوذ حماس الجماهيري وقدراتها العسكرية. اوليست الاجهزة الامنية التابعة لعباس تمول وتدرب امريكيا وتسلح عربيا واسرائيليا الآن في افق الاستعداد لمواجهة عسكرية فاصلة مع حماس، خصوصا في قطاع غزة؟ اوليست حماس تتسلح استعدادا لانقلاب عسكري محتمل عليها من قبل فتح؟ وبعد ذلك يتساءل البعض لماذا تتمسك حماس بوزارتي الداخلية والمالية؟ ببساطة اقول لانه سيكون من الغباء السياسي بالنسبة لها لو تنازلت عنهما اليوم فعلا لتشنق عبرهما وبهما غدا. ان اخطر ما في هذه المفاوضات المتعثرة ان تصل فتح وعباس الى قناعة بانهما يمتلكان القوة الكافية والدعم الامريكي والاسرائيلي وبعض العربي المطلوب واللازم لسفك الدم ومواجهة حماس عسكريا، فعندها ستقع الكارثة.

وبصراحة لا حل لتجنب مثل هذا السيناريو المريع الا بضمان توازن قوى، بما في ذلك العسكري، بين فتح وحماس، وذلك حتى لا يتورط احد الفصيلين، وخصوصا فتح ونافخي الكير فيها، في حرب اهلية مجنونة، لاستعادة مجد واه في سلطة محاصرة تعمل كمكياج لتجميل وجه احتلال بشع. ولذلك ومن منطلقات مصلحية للشعب والقضية الفلسطينيين، فانه ينبغي على حماس ان لا ترضخ لضغوطات فتح وعباس وابتزازاتهما، وان لا تسلم باية حسابات اخلاقية يزعمانها. فمنطق المناكفة والمماحكة السياسية اقل ضررا من حرب اهلية لا تبقي ولا تذر. وعلى حماس ان لا تتورع من جانبها عن المناكفة والمماحكة السياسية وذلك لتفريغ شحنات الغضب، حتى لا تقع هي ايضا في المحظور.

* كاتب ومحلل سياسي مقيم في واشنطن

أثر الفشل الأمريكي في العراق في توازن القوى في الشرق الأوسط

معقل زهور عدي*

■ في البداية لا بد من القاء نظرة على مسار الاستراتيجية الأمريكية في العراق كجزء من الاستراتيجية الأمريكية العالمية للقرن الواحد والعشرين.

بخلاف ما يعتقد البعض، لا يمثل الغزو الأمريكي للعراق عملا منفردا أو استثنائيا أقحمت فيه مجموعة من الايديولوجيين اليمينيين (المحافظين الجدد) الولايات المتحدة في مغامرة غير محسوبة العواقب، في الواقع يأتي الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كامتداد لتصاعد النزعة العسكرية داخل الادارات الأمريكية المتعاقبة، لقد انتشرت على نطاق واسع نظرية استغلال التفوق العسكري الكبير للولايات المتحدة من أجل جعل القرن الواحد والعشرين قرنا أمريكيا، وامتزجت في تلك النظرية نزعة قومية امبراطورية مع مصالح للعولمة (نزعة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات للهيمنة على العالم) يعترف سيوم براون بصراحة بتلك العلاقة التي تناولها بالتفصيل نعوم تشومسكي في كتابه (الهيمنة أم البقاء)، وقد تم وضع الأساس الفلسفي الذي يربط بين العولمة والاستراتيجية الأمريكية العليا في عام 1993 وفقا لورقة ليك الذائعة الصيت والمقدمة في معهد جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة حيث لخص أربع ضرورات أساسية تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية وهي:

أولا: تعزيز أسرة أنظمة السوق الديمقراطية الرئيسية بما فيها النظام الامريكي لكونها تشكل النواة التي تنطلق منها عملية التوسيع (لاحظ كلمة التوسيع).

ثانيا: رعاية الأنظمة الديمقراطية الجديدة واقتصاديات السوق ومساعدتها حيثما أمكن ولا سيما في الدول ذات الأهمية والفرص الاستثنائية (اقرأ دول الثروات النفطية).

ثالثا: التصدي للعدوان (اقرأ معاداة المصالح الأمريكية) ودعم اشاعة اللبرلة في الدول المعادية للديمقراطية والسوق.

رابعا: متابعة برنامجنا الإنساني ليس من خلال توفير المساعدات فقط ولكن عبر العمل على تمكين الديمقراطية واقتصاد السوق من مد الجذور في مناطق ذات أهمية انسانية كبرى (اقرأ: استخدام الأوضاع الإنسانية للتدخل بهدف فرض النفوذ وإفساح المجال أمام الاستثمارات).

يمكن ان نتابع نمو نزعة التدخل العسكري اعتبارا من أوائل التسعينات وهو التاريخ الذي بدأ يشهد القفزة الكبرى في وضع الشركات متعددة الجنسيات، هكذا اندمجت مصالح العولمة مع التعريف الموسع للأمن القومي، ومنذ ذلك التاريخ شهد العالم تطبيقات متلاحقة مثل التدخل في هايتي، قصف العراق، قصف صربيا، قصف مواقع في السودان، احتلال أفغانستان وأخيرا العراق.

حين قررت الولايات المتحدة غزو العراق كانت استراتيجية الغزو واضحة، احتلال العراق والقفز منه نحو اجراء تغييرات (ثورية) في الشرق الأوسط تنقل الهيمنة الأمريكية على المنطقة الى مستوى جديد بحيث ينتهي الاعتماد على الانظمة الحالية كوكلاء للهيمنة، وتجري عملية تغيير بنيوية للمجتمعات الشرق أوسطية تلحقها بالقوة بالعولمة بتأمين هياكل سياسية واقتصادية وقانونية مناسبة والقضاء على الممانعة الثقافية والهياكل السياسية الحالية التي أصبحت بنظر العولمة معيقة للاندماج.

صممت عملية الغزو لتكون كمطرقة ثقيلة تحطم الدولة العراقية تحطيما شاملا يسمح ببنائها من نقطة الصفر، وكانت التقديرات تتجه لاستسلام المجتمع العراقي بكامله للقوة الأمريكية الهائلة، وتصفية أية جيوب للمقاومة خلال أشهر على أبعد تقدير. ومن ثم يتفرغ الجهد العسكري الأمريكي للتوجه نحو سورية للقيام بالمهمة ذاتها بسهولة أكبر ويتوالى سقوط الأنظمة العربية بعد ذلك واحدا بعد الآخر حتى يكتمل وضع الأساس لشرق أوسط جديد يدار مباشرة من قبل الولايات المتحدة ريثما يتم تحضير النخب السياسية والعسكرية الجديدة القادرة على استيعاب متطلبات الهيمنة الأمريكية للقرن الواحد والعشرين. يمكن القول بثقة الآن ان ذلك المشروع قد فشل سواء بقيت القوات العسكرية الأمريكية في العراق عدة سنوات أخرى أو انسحبت في وقت قريب، ويكفي للدلالة على ذلك أن واحدا من أقوى القيادات التنفيذية لذلك المشروع وأكثرها عنادا وهو وزير الدفاع الأمريكي المستقيل رامسفيلد صرح بأن من المستحيل ايجاد حل عسكري للوضع في العراق بمعنى استحالة السيطرة على المقاومة.

الولايات المتحدة في سعيها اليوم لتلمس طريق الخروج من العراق تسعى في ذات الوقت لتلمس استراتيجية جديدة للهيمنة، ومع ان الوقت لا يزال مبكرا لمعرفة كيف ستتكيف الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة مع فشلها في العراق لكن ما يبدو لي منطقيا هو عودة الولايات المتحدة لمرحلة ما قبل استراتيجية التدخل العسكري وذلك لا يعني بالتأكيد انتهاء مرحلة التدخل العسكري بصورة تامة وفي كل مكان من العالم، ولكنه يعني تقليص استخدام التدخل العسكري الى أقصى حد والتعويض عنه بأدوات استخباراتية وسياسية واقتصادية، والعودة لسياسة الاعتماد على التحالفات الدولية.

كناتج مباشر للفشل الأمريكي في العراق يمكن أن نتوقع صعود دور القوى الاقليمية كبديل لا غنى عنه لاستعادة قدر من التوازن المفقود، لكن الأمر الآخر الجدير بالملاحظة أيضا هو توقع صعود قوى غير رسمية (أحزاب وتعبيرات شعبية مثل المقاومة العراقية وحماس وحزب الله) ليس فقط بسبب ضعف الهيمنة الأمريكية المباشرة كما هو الحال اليوم، ولكن بسبب الاجهادات التي أصابت القوى الاقليمية وأفقدتها الكثير من عناصر قوتها بعد تحطيم توازنها القديم بفعل التدخل العسكري في العراق.

صحيح أن القوات الأمريكية لم تعمد لضرب أسس الدول القطرية كما فعلت في العراق لكنها أنهكتها وكشفتها أمام الرأي العام الداخلي من جهة، وأخلت بتوازن القوى القديم في المنطقة الى درجة يصعب معها تصور كيف يمكن استعادة ذلك التوازن ثانية وأبرز مثال على ذلك خروج القوة الايرانية عن السيطرة وطموحها المتوثب لمد نفوذها وصولا الى البحر المتوسط من جهة أخرى.

حسب نموذج سيوم براون (والذي تمت دراسته قبل حرب العراق) للنظام العالمي الحالي لا يوجد قطب وحيد مسيطر سيطرة مطلقة ولكن هناك قطبا واحدا يهيمن هيمنة نسبية على أقطاب صغيرة (قوى متنوعة)، وهنا من المناسب التوقف عند فكرة ان هذه الأقطاب – القوى ليست دولا فقط، فالدول القومية لم تعد اللاعب الوحيد في السياسة العالمية.

وهناك فرق بين نظام القطب الأوحد الذي يعني سيطرة قطب واحد على العالم ونظام هيمنة القطب الواحد مع وجود أقطاب متعددة لا يتمكن من السيطرة التامة عليها.

وبصورة أكثر تحديدا فالنظام العالمي الراهن والدائب التطور هو نظام هجين يجمع بين الاحادية القطبية الفضفاضة التي تسمح بوجود أطراف على قدر من الاستقلال الذاتي وبين نظام الكثرة (البولياركي) القائم على وجود مراكز قوى متعددة (دول قومية، جماعات شبه قومية، مصالح عابرة للقارات، مؤسسات متعددة القوميات) فعالم اليوم بخلاف ما هو شائع بعيد عن أن يكون أحاديا قطبيا مطردا على الرغم من وضوح ان الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة في النظام.

هذا النظام قد أصبح محكوما اليوم بعد فشل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بالاتجاه نحو تعزيز دور الأطراف وتعزيز استقلالها الذاتي، وبروز ما يسمى بالجماعات شبه القومية، والقوى الشعبية التي سوف تنازع منذ الآن القوى التقليدية (الدول القطرية بكل مؤسساتها القديمة) دون أن يكون بالامكان كبح جماحها وهي على الأغلب ستتجه لتكون أكثر راديكالية في التعاطي مع الهيمنة الأمريكية وذلك ليس سوى جزء من الثمن الفادح الذي ستدفعه الولايات المتحدة نتيجة فشل استراتيجيتها في العراق.

* كاتب من سورية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..

حديث خرافة وكذب!

جواد البشيتي*

■ في العاشر من كانون الأولَّ من كل عام، تحتفل «البشرية» بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مثل هذا اليوم من عام ,1948 وإذا كان من شيء يتأكّد كل سنة عبر هذا الاحتفال العالمي فإنَّ هذا الشيء هو أنَّ هذا الإعلان ظلَّ حبرا على ورق، وأنَّ المحتفلين «الرسميين» به (وهُمْ كل المحتفلين تقريبا) هُمْ العباءة التي يلبسها كل مَنْ له مصلحة في الانتهاك المستمر والمتزايد والمنظَّم للحقوق الأساسية للإنسان، الذي لا وجود حقيقيا له في أي مكان وفي أي زمان؛ لأنَّهم لم يعترفوا بحقوقه الأساسية إلا بعدما أخرجوه من التاريخ، ونظروا إليه وعاملوه على أنَّه «إنسان عام»!

لقد استهلُّوا إعلانهم بما هو أقرب إلى الخرافة والكذبة منه إلى الحقيقة والصدق إذ قالوا في المادة الأولى: «يُولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ..»!

وإضافة إلى هذا «القول البليغ»، نقول: «ثمَّ تشرع تلك المساواة (الربَّانية أو الفطرية) تتلاشى وتختفي، فبعضهم (أي غالبية المواليد من البشر) يفقد تلك الحقوق في سبيل أنْ يمتلكها ويتمتع بها غيرهم (أي الأقلِّية التي بوحي من مصالحها كُتِب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)».

إنَّ هؤلاء الكتبة والمشرِّعين قد أقرُّوا أولًا وصراحة (عبر تلك الكذبة الكبرى) بأنَّ جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الحقوق؛ ثمَّ أقروا، ضمنا، بأنَّ هذه المساواة تصبح أثرا بعد عين ما أنْ ينمو المولود ويكبر؛ ولكنَّهم لم يفسِّروا لنا هذا الانقلاب، كما لم يكلِّفوا أنفسهم عناء البحث عن السبل الكفيلة بدرء هذه الكارثة عن البشرية، فكل ما توصَّلوا إليه، في هذا الصدد، لا يعدو القول بضرورة نشر وتعميم «ثقافة حقوق الإنسان»، وكأنَّ «المشكلة» تضرب جذورها عميقا في هذا «النقص الثقافي»!

كلا، إنَّ الإنسان، وبخلاف ما يُعتقَد عن جهل وتضليل وخداع، لا يُولد حرا، متساويا مع غيره في الكرامة والحقوق، فهو لا يُولد إلا نسخة، في المعنى الاجتماعي والتاريخي، من والديه، وإنْ تمكَّن، في مجرى حياته الشخصية، من إدخال شيء من التغيير على وضعه العام الموروث أساسا؛ أمَّا «الاستثناء» فيجب أنْ نفهمه الفهم الصحيح، أي أنَّه تأكيد للقاعدة وليس إلغاءً لها.

أين هي الحرِّية الوهمية تلك إذا ما كان المولود يُصنع اجتماعيا في بيئة اجتماعية وتاريخية، وفي تربية، لم يختر هما اختيارا، ولا يمكنه ذلك، في طفولته على وجه الخصوص. هذا المولود إنَّما يشبه سائلا يتشكَّل بما يتفق وشكل الإناء الذي يُسكب فيه؟!

وأين هي «الفرص المتكافئة» في سباق ينطلق فيه كل المواليد انطلاقا غير متكافئ في قواهم الاجتماعية؟!

لو أنَّ الفرص كانت متكافئة حقا، ولو أنَّ السباق كان عادلا حقا، لما كانت النتيجة هي أنَّ الذي يعمل ويجد ويتعلَّم ويُبدِع لا يملك، والذي يملك هو الذي لا يعمل ولا يجد ولا يتعلم ولا يُبدع.. ولما كانت أنَّ الملايين من أمثال آينشتاين وبيتهوفن وبيكاسو وشكسبير.. قد خنقهم الفقر والظلم والقمع فلم يتمكنوا من الظهور.. ولما كانت أنَّ الحُكَّام يجيئون دائما من تلك السلالة التي يجتمع فيها ثراء الجيب وفقر العقل.

في تعداده وشرحه للحقوق الأساسية للإنسان، قال لنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إنَّ لنا مِنْ الحقوق ما لغيرنا، الذي لا يختلف عنَّا إلا في «شيء لا أهمية تُذكر له»، وهو القدرة والاستطاعة، فكل البشر يولدون ولهم الحق في اجتياز وعبور هذا النهر؛ ولكنَّ قلَّة منهم تعلَّموا السباحة وتدرَّبوا عليها، وامتلكوا القوارب وكل ما يلزمهم لعبور آمن، فنجحوا في اجتياز النهر وعبوره؛ أمَّا الغالبية، فبعضهم لم يحاول؛ لعلمه أنَّ المحاولة فاشلة، وبعضهم حاول ففشل، فانتهت «المساواة القانونية في الحقوق» إلى «اللامساواة في الواقع». ولو سُئِل المنافحون عن «حقوق الإنسان (السرمدية)» عن السبب لأجابوا على البديهة قائلين: «النقص في ثقافة حقوق الإنسان لدى غالبية البشر هو السبب الرجيم»؛ أمَّا «الحل» فيكمن في عقد مزيد من الندوات والمؤتمرات والمهرجانات توصُّلا إلى نشر وتعميم هذه الثقافة، وكأنَّ الإنسان يكفي أنْ يعي حقوقه (على أهمية هذا الأمر) حتى يملكها ويستخدمها ويستفيد منها!

إنَّ غالبية البشر لا يتمتَّعون بتلك الحقوق التي عدَّدها وشرحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإنَّ مِن الظلم للحقيقة أنْ نعزو ذلك إلى نقص في الوعي والثقافة، أو إلى عيب أخلاقي لدى الدول والحكومات، فالسبب الملعون يكمن في تلك المصالح الواقعية الفئوية الضيِّقة التي تفرض على أصحابها وعلى ممثليهم السياسيين والإيديولوجيين منع غالبية الناس والمواطنين من التمتُّع بحقوق الإنسان الأساسية، وممارستها في حرية، وتحويلها، بالتالي، من حرف ميِّت إلى حرف نابض بالحياة، فهؤلاء هُمْ وحدهم الذين يملكون القدرة على التمتُّع بتلك الحقوق وممارستها في حرية تامة، وهؤلاء هُمْ وحدهم المستفيدون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

ثنائية الخطيب والمتلقي: حركية الفهم مع ثبات النموذج

عبدالعزيز بن محمد الخاطر*

■ ثنائية الخطيب والمتلقي التي أفرزت عقلية من يمتلك الحقيقة وعقلية من يتقبلها دون نقاش يجب أن تتبدل أذا أردنا لهذه الأمة أن تتحرك من سكونها القاتل وأزماتها الراهنة. عقلية مالك الحقيقة وعقلية هاضمها دون تمحيص أو نقاش، هاتان العقليتان كلتاهما كانتا سببا رئيسيا في اشكالية تقدم الأمة وخروجها من نفق التقليد وعزوفها عن منحنى الابداع والخلق علمياً يثبت التقدم من خلال تطور النموذج العلمي حيث يعتبر صحيحاً حتى يظهر نموذجParadigm آخر يثبت بطلانه أو تطويره. جميع النظريات العملية قامت على ذلك، كان النموذج العلمي السابق مثلا يعتبر الأرض مركز الكون حتى ثبت أن الشمس هي مركز الكون، وكان النموذج الطبي يعتبر قرحة المعدة مثلاً لأسباب أخرى نفسية وجسمانية غير الذى أثبتها النموذج العلمي الجديد من أنها بفعل جرثومة وتحتاج الى مضادات حيوية، وهكذا فالعلم في تقدمه عملية نفي بالأساس ومن هنا يتقدم المجتمع وتتطور الحياة. الآن فيما يتعلق بالجانب الثقافي أيضاً يحتاج الأمر الى منحنى من الابتكار فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية فالنظرية الكنزية في الاقتصاد مثلا تراجعت أمام النظرية النقدية لفريدمان ومدرسة شيكاغو وهلم جرا.

أما فيما يخص الجانب الديني فالتحرك فيه صعب لأن النموذج الديني يحظى بوضع خاص داخل النفوس والعقول ومن الصعوبة بمكان تطوير العقائد والأديان بنفس الصيغة التي يتطور ويتقدم فيها الفهم العلمي أو النظرية العلمية، وهنا يجب التفريق بين أنواع النماذج الدينية ومصادرها المعروفة فالنموذج القرآني يختلف عن غيره من النماذج الأخرى فيما يتعلق بفهمه وتفسيره بما يتناسب مع العصر المعاش، وعموما يمكن الخروج من مأزق النموذج الديني بأشكاله المختلفة من خلال تطوير الفهم والادراك لغاية وهدف النموذج الديني مع ثبات صيغته الت